

عام علي الاستفتاء الدستوري .. السلطوية ومستقبل مصر الغامض

عام مضي علي ما سمي باستفتاء تعديل الدستور، عام يختزل المسار الذي رسمه قادة المؤسسة العسكرية الحاكمة لمستقبل الثورة المصرية كأحد جذوات الربيع العربي الذي ما لبث وأن تحول إلي شتاء إسلامي عاصف كما وصفه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وأكدها من بعده رديفه إسماعيل هنية رئيس حكومة قطاع غزة المقالة.

خلال عام كامل انحرف مسار الانتفاضة المصرية لتصل لمرحلة الجمود بدلا من أن تكون مقدمة لثورة سياسية اجتماعية، تتعامل مع سرطانية الحكم الإقطاعي العسكري الذي أصاب مصر من 60 عاما وظل يقاوم تغيرات الحاضر والتاريخ لينحدر من سئ إلي أسوء علي مسار الحكم السلطوي، ليضيف لاحقا مضادات جديدة أبرزها النزعة الدينية وتغذية المشاعر القومية الفارغة المضمون لترسيخ العزلة عن العالم.

رغم أن الانتفاضة المصرية كانت انتفاضة شبابية تقودها الطبقة الوسطي متسلحة بسلمية منتجات الحضارة المعرفية، إلا ان ضعف استيعاب القيم المعرفية الحدائية ذاتها قادتتها سريعا نحو الفشل والسقوط في بئر الأفكار الدينية القروسطية والشعور القومي النابع من دعايات المؤامرة الخارجية، لتتسحب حثيثا نحو عداء السلام ورفض عضوية العالم الحر ومن ثم رفض قيم الإنسانية الحديثة وأبرزها موائيق التسامح وحقوق الإنسان والمواطنة.

في مارس الماضي حذرت كتابة وقولا من السقوط في شرك الحكم العسكري ومن انطفاء بريق الانتفاضة الشعبية تحت دعوات الاستقرار ومشاريع الانتقال نحو نظام سياسي تبقي فيه آليات الديمقراطية غاية دون قيمها، فكان الاستفتاء الدستوري الذي شرعن تحول قيادة المؤسسة العسكرية من بديل انتقالي يؤمن الانتقال نحو نظام قابل للتطور ديمقراطيا، إلي مجلس قيادة ثورة علي شاكلة نظيرة الذي قاد انقلاب يوليو 1952.

أثبتت سياسات المجلس الأعلى للقوات المسلحة لعام كامل، أنه لم يكن من الرشد الكافي ليدبر تحولا ديمقراطيا، وفي خلال أيام من إسقاط مبارك ظهرت نواياه الحقيقية في بناء حكم شمولي يستند إلي الشرعية المؤقتة الممنوحة له بعد الحادي عشر من فبراير، ولم يكن انحدارة السريع نحو السلطوية سوي نتيجة حتمية لفشل مشروع الحكم الشمولي المؤدلج دينيا.

بدأت مشاهد الشمولية عندما أخرج المجلس العسكري أول فصول مسرحيته حين رعي احتفالا بسقوط مبارك قادة أحد أكبر الزعامات الدينية الإسلامية في ميدان التحرير، في مشهد يذكرنا بوصول الخميني إلي طهران عام 79، ولم يكن المشهد سوي إثبات عملي لطبيعة النظام الجديد الذي قرر حكام مصر الجدد إعلانه.

وبعيدا عن الظروف التي واكبت إقرار الاستفتاء الدستوري وما تبعة من جب نتائجه والوسائل التي استعملها المجلس العسكري لتحويل الاستفتاء إلي صك شرعية باستخدام الدعاية والتحالف مع التيارات الدينية وأبرزها جماعة الإخوان المسلمين والتي سبق وذكرتها في مقال كامل، يمكن تلخيص خطوات الاستفتاء بأنها كانت تعبير عن سرعة إدراك حكام مصر الجدد لحقيقة أن الايدولوجيا الدينية لم تكن كافية لإدارة دولة متفاقمة المشاكل تقع علي شفا الدولة الفاشلة، ولم تكن المبالغة في العنف في مواجهة المتظاهرين السلميين لاحقا والتي بلغت ذروتها في مجزرة الأقباط في ماسبيرو حيث فقدت شخصا أحد أصدقائي، ثم فضيحة استخدام أسلحة محرمة دوليا ضد المدنيين في احتجاجات شارع محمود محمود بجوار المبنى القديم للجامعة الأمريكية في القاهرة، ثم حول مقر مجلس الوزراء المصري.

لم تختلف فعليا الانتخابات البرلمانية عن الاستفتاء الدستوري الذي أتى بها، بل كشفت الانتخابات عن انتهاكات جديدة أبرزها فضيحة التلاعب في قواعد البيانات الخاصة بتسجيل الناخبين والتي لا تزال محل نظر القضاء، ثم الانتهاكات والتحيز الواضح من قبل السلطة تجاه مرشحي التيارات الدينية بدعم إعلامي وسلعي من منتجات مصانع ومزارع الجيش وإطلاق أيديهم في استخدام المساجد المملوكة فعليا للدولة في التحفيز والمناصرة الانتخابية والهجوم علي منافسيهم المدنيين سواء أكانوا ليبراليين أو اشتراكيين، فضلا عن ضعف البنية القضائية وفقدانها للاستقلال عن السلطة التنفيذية ورفض الرقابة الدولية الرسمية علي الانتخابات والاكتفاء ببدعة مشاهدة الانتخابات، ناهيك عن قانون انتخابي مشكوك في صلاحيته من الناحية الدستورية وتقسيم دوائر غامض ظهر قصوره لاحقا في تأكيد التمثيل الاجتماعي السليم.

بعد أن أكد المجلس العسكري رسالته داخليا وخارجيا وأستطاع تنصيب الإسلاميين وتنظيمهم ليشكلوا حزب السلطة الجديد علي أنقاض الحزب الوطني الديمقراطي وهزيمة الظهير السياسي للتيارات المدنية، بدأت الخطوة الثانية في مسار السلطوية وهي تفكيك آخر قلاع التيارات المدنية وهي منظمات المجتمع المدني، وكانت مهزلة اقتحام المنظمات العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

في خلال العام الفائت تعمد المجلس العسكري افتعال أزمة متعددة المكاسب مع إسرائيل بتسهيل اقتحام سفارتها بالقاهرة، رغم أن المئات من قواته كانت تقف علي بعد أمتار من مقر السفارة، لكن يبدو أن اقتحام المنظمات كان عملية سياسية هامة تستلزم رعاية وتدخّل الجيش المصري نفسه، فكانت قضية المجتمع المدني وإن سميت إعلاميا بقضية التمويل الأجنبي أو كما يحلو للصحافة الأمريكية أن تسميها بقضية التسعة عشر "نسبة إلي عدد منفذي هجوم الحادي عشر من سبتمبر الإرهابي".

تورط القضاء المصري في قضية سياسية من العيار الأول، وأقرت عدد لا نهائي من الانتهاكات من قبل سلطات التحقيق في حق المتهمين، وانبرت وزيرة التعاون الدولي فيزة أبو النجا للتحريض ضد المتهمين وحكومات بلدانهم بصفة عامة ضد المجتمع المدني ونشاطه بصفة خاصة، مستخدمة تصريحات ناروية لم نعهدها من مسؤولي النظام المصري منذ عام 1968 مع بدأ تحسن العلاقات المصرية الأمريكية آنذاك، وحتى بعد الإفراج عن المتهمين الأجانب في القضية لا يزال المتهمون المصريون ومنهم بعض أصدقائي يواجهون خطر السجن لخمس سنوات لمجرد نشاطهم من أجل التحول الديمقراطي.

علي الرغم من وعود المجلس العسكري بنقل السلطة لحكومة مدنية منتخبة قبل آخر يونيو القادم، إلا أن الخبرة التي اكتسبناها من التعامل مع الأداء السياسي للمجلس العسكري علي المستوي الداخلي والدولي توحى بأنه يدفع مصر نحو كارثة انهيار اقتصادي نظرا لسوء الإدارة وإصراره علي نموذج إدارة سلطوي يعظم من دور الدولة في الاقتصاد ناهيك عن احتكاره لما يزيد عن ثلث الأنشطة الاقتصادية، وأما علي مستوي العلاقات الدبلوماسية، فالقطيعة الإقليمية والدولية التي فرضها سوء إدارته لملف العلاقات الخارجية باتت واضحة، وكل هذا يضع فعليا ما يسمي بالسلطة المدنية المنتخبة بين قطبي رحى سلطة عسكرية وشارع لا يزال يحمل كثيرا من الغضب والأمال.

يعتقد كثير من المصريين أن بانتخاب رئيس جديد تقترب الأزمة من الانتهاء، ولكن في ظل حكم الضبط العسكري والانفلات القانوني والدستوري وضعف السلطة القضائية كرادع وتقوقع المجتمع المدني خوفا من ملاحقات جديدة، يبقى وضع الرئيس الجديد غامضا خاصة مع التخوفات المرتبطة بصعود التيارات الإسلامية وحقيقة الهيمنة العسكرية علي كافة مؤسسات الدولة.

في الواقع مستقبل مصر بات غامضا وينذر بالخطر إقليميا ودوليا، فكتلة بشرية بهذا الحجم قد تتحول إلي باكستان جديدة في الشرق الأوسط وقد تتحول إلي فاشية دينية معسكرة، وللأسف بات حلم الثورة الأول بدولة تسير علي مسار الديمقراطية والحرية هو الاحتمال الأبعد بعد عام ونيف.